سأظلّ هنـــــا...

في العام ١٩٦٢، كنت تلميذًا في مدرسةٍ داخليةٍ في الأشرفية، وكان والدي يمتلك منذ الخمسينات محلًا اسمه «تكنوجرافي» للخدمات المطبعية في حيّ كامب الأبيض، ويعيش في منطقة الحكمة. ولدى إنشاء الأوتوستراد أمام مدرسة الحكمة، هُدمَ منزل أبي فعاد للعيش في القرية. وأذكر أنه كان يصطحبني في زياراتٍ إلى الدورة والأشرفية، لذا أعرفهما معرفة طفلٍ كان يركض في شوارعهما وأحيائهما.

وفي الستينات، قرر شقيقي الانتقال للعمل في بيروت، فاشترى بيتاً مجاوراً لكامب الأبيض. ثم اشترى شقيقي الآخر شقةً في الحيّ ذاته، وتزوّج كل منهما وبقي مع أسرته في الحيّ.

وفي العام ١٩٨٣، قررتُ الانتقال إلى بيروت طلبًا للعمل، وأردت أن أسكن بالقرب منهما ومن محل أبي. وقتذاك، أخبروني عن شقةٍ في الكامب خاليةٍ ومناسبةٍ لوضعي المادي، فاشتريتها من جمعية شباب الأنترانيك. ويُقال أنها كانت ملكًا لامرأةٍ أرمنيةٍ كانت الجمعيّة ترعاها، وهو حال جاري في الشقة السفلية، إذ ليس لديه من يرعاه أو يرثه، «بس عنده شباب الأنترانيك». لدى وفاته، تضع الجمعية يدها على البيت وتتصرف فيه.

عند قدومي إلى البيت، كانت الشقة في حالٍ يُرثى لها، فأصلحت النوافذ والبلاط والإمدادات الصحية والكهرباء. وقتذاك، كنا نستخدم الطابق الأرضي لغرفتَي النوم والمطبخ والحمام. لكن في العام ١٩٩٨، رمّمنا الطابق الأول واستحدثنا فيه غرفتَي نومٍ وحمام، وهدمنا أحد جدران الطابق الأرضي لنستحدث غرفتَي صالونٍ وسفرة.

اليوم، أشعر بالاستعداد للانتقال بعيدًا، فمنذ حوالي أربع سنواتٍ بدأوا بإخلاء جميع السكّان في المباني المقابلة لنا وقدّموا لهم التعويضات. يُحكى عن مشروعٍ في الأفق لكن ليس من معلوماتٍ أكيدة. منذ شهرَين، رأيتُ ملصقاتٍ في الحيّ عن جهةٍ ما تريد شراء البيوت ممّن يرغبون في بيعها. قد تأتي شركةٌ ما لتضع يدها على كل شيءٍ هنا، فالبيوت متراكبةٌ فوق بعضها البعض، وهناك الكثير من المخالفات القائمة. «مش معروف شو لمين». هذا تحليلي الخاص. في الواقع، إذا ما عرضوا عليّ مبلغًا جيدًا، سأنتقل للعيش في جونيه، أو قد أعود إلى القرية. إبني لا ينوي البقاء هنا طويلًا أيضًا، بل سينتقل للعيش في الأشرفية «فوق» أو في جونيه أو الذوق، إذا ما استطاع ذلك.

لكن حتى الآن، سأظلّ هنا، على هذه الكنبة. في أثناء القصف في الحرب الأهلية، كان كل أفراد عائلتي يختبئون في ملجأ المبنى الذي يسكنه أخي، باستثنائي. كنت أرفض مرافقتهم وأقول في قرارة نفسي «بضل على هيدي الكنباية لو بتوقع الدنيا على راسي».

مرصد السكن

هذا الدليل مرتبط بمرصد السكن، الذي يهدف إلى جمع البحوث وبناء المناصرة وطرح البدائل من أجل تعزيز الحق في السكن في لبنان.

beirutevictions.org / housingmonitor.org

ويسعى المرصد إلى وضع مقاربةٍ متكاملةٍ للسكن، مؤمنًا بأن السكن أكثر من مجرّد مأوًى، إذ أنه يتضمّن الشبكات الاجتماعية والوصول إلى الموارد الأخرى التي توفّرها بيئة الحيّ. واستنادًا إلى بحوث عن الترتيبات السكنية والتغيّرات في ملكية الأرض، وتحديدًا العدد المقلق من الإخلاءات والوحدات والمباني الخالية في أحياء بيروت السكنية، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى مساكن ميسّرة وملائمة، جرى إطلاق مرصد السكن بغرض قراءة هذه الوقائع كسيروراتٍ واسعةٍ تحدث في المدينة، وتحويل النضالات السكنية الفردية إلى همٍ عام.

صادر عن «أشغـــال عامـــة» ٢٠١٩

يستند على المشروع البحثي

«أن نرسم بيروت من روايات مستأجريها» ٢٠١٥-٢٠١٧

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
شرق الوسط

البدوي

BADAWI

Another City Series: Housing Narratives

سلسلة «نحنا التراث»

مرويّات عن السكن

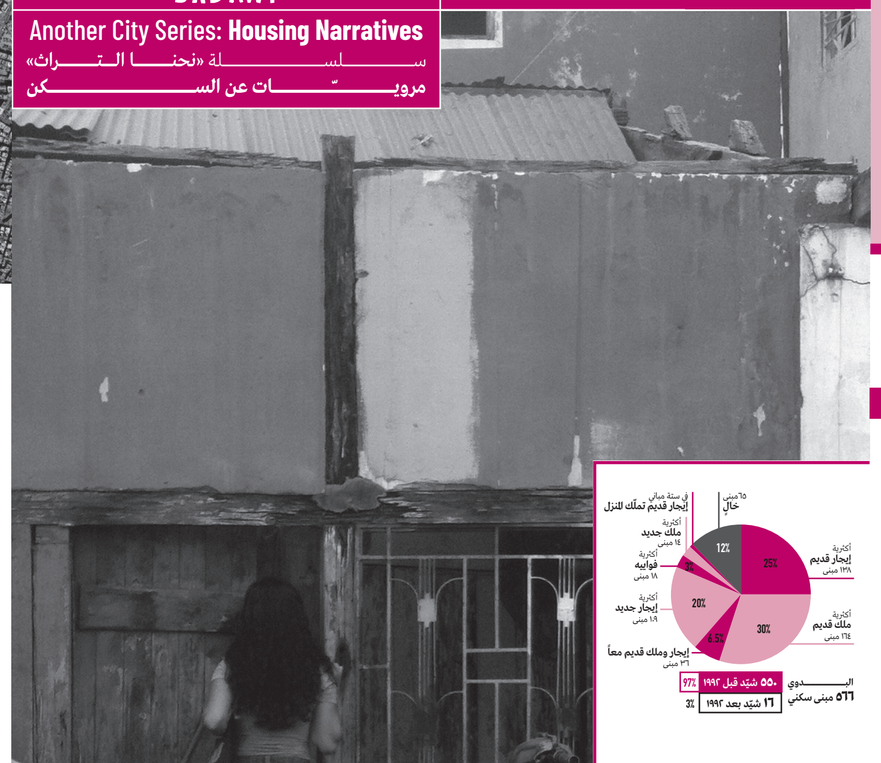

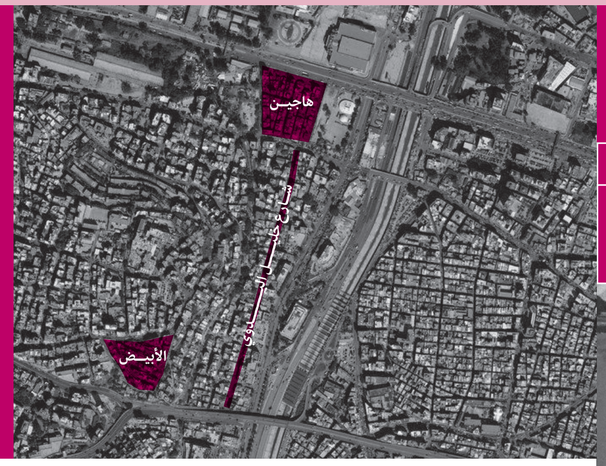

بينما نتعرّف إلى حاراتٍ وشوارع شهد أهلها أحداثًا وتقلباتٍ في عمرانها ومجتمعها، نطرح أسئلةً حول التراث والسياسات السكنية التي لطالما أدّت الى تهجير الناس. تنطلق سلسلة «نحنا التراث» من رؤيةٍ لتاريخ الأحياء ترتبط بقصص السكان، ما يتيح لنا مساحةً لإعادة التفكير في التطوير العقاري السائد والسياسات القائمة على السوق.

منطقة البدوي هي إحدى المناطق المجاورة لنهر بيروت التي انتقل إليها اللاجئون الأرمن. كانت في عهد الانتداب قريبة من فرص العمل بسبب وجود الثكنة وسكة الحديد والمرفأ وبسبب قربها من وسط بيروت. وهي تضم ثلاثة أحياء: كامب هاجين، شارع خليل البدوي، وكامب الأبيض. ولكل حيّ روايةٌ مميّزةٌ عن كيفية بنائه والوصول إلى السكن وقتذاك.

خلال الأعوام القليلة الماضية - قبل أن تتحوّل الطوابق الأرضية للأبنية السكنية في شارع مار مخايل إلى مقاهٍ ومطاعم - كان سعر متر الأرض وكلفة الإيجار في الحيّ منخفضةً مقارنةً بمناطق أخرى في الأشرفية، ما شكّل عامل جذبٍ للسكان الجدد، إذ تُعتبَر البدوي منطقةً طرَفيةً في ضواحي المدينة، لكنها تتمتّع في الوقت عينه بميزات بيروت الإدارية كتوفّر الكهرباء.

كان للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي الذي اجتاح شارع مار مخايل منذ العام ٢٠٠٨ تأثيرٌ مباشرٌ على المشهد السكني في منطقة البدوي، إذ شهد محيط شارع خليل البدوي تحوّلًا في ملكية عددٍ كبيرٍ من الأراضي لصالح مستثمرين عقاريّين. أمّا نشاط المستثمرين الصغار فيساهم في زيادة كلفة السكن وجذب السكان المؤقّتين من السيّاح وذوي الدخل المرتفع، في منطقةٍ قصَدها تاريخيًا ذوو الدخل المحدود ممّن لم يستطيعوا تحمّل كلفة السكن في مناطق أخرى من بيروت. ومع تفاقم الحاجة إلى سكنٍ رخيص، أصبح رائجاً تحويل الشقق أو الأبنية إمّا الى فويهات أو إلى غرفٍ يتم تأجيرها منفردةً ضمن الشقة، ممّا ينتج في الكثير من الأحيان أوضاعاً سكنيةً غير لائقة، في ظل غياب أي ضوابط أو سياسةٍ سكنيةٍ لتأمين السكن اللائق.

شارع خليل البدوي قرابة العام ١٩٣٠: وهب خليل البدوي إحدى أراضيه للكنيسة الأرمن الإنجيليين في منطقة هاجين كمشروعٍ سكني للكنيسة الأرمن الذين نزحوا من مدينة هاجين (كيليكيا لاحقًا) بهدف لمّ شمل الأقارب والأصدقاء والأصحاب.

كامب هاجين في العام ١٩٣٦: نشأ كامب (مخيّم) هاجين كمشروعٍ سكني للكنيسة الأرمن الذين نزحوا إلى المنطقة ونشطت اقتصادها وقيمتها. وقامت جمعيةٌ أرمنيةٌ ناشطة آنذاك بجمع المال من أبناء الشراء أراضٍ إضافية من البدوي غرب نهر بيروت، ثم جرى تخطيط شارع البدوي بالتعاون مع معماريّين من الأرمن، ووُزّعت الأراضي فيه على العائلات الأرمنية التي اقترضت المال من الجمعية لبناء البيوت.

كامب هاجين في العام ١٩٣٧: كان هذا الموقع مقالًا كبيرًا حاثًا فيه أن يقوم «مكتب نادسن الدولي للاجئين» التابع لعصبة الأمم بإنشاء برنامج سكنيٍّ بالتعاون مع سلطات الانتداب الفرنسي وقتذاك، غرف بمشروع «بالبيلون بلان» ثم باسم كامب الأبيض. ممّا هذا المشروع نموذجًا للتدخل الباشر في تشكيل الواقع السكني، إذ اشترى المكتب الأرض ووضع مخططات شبكة الطرق وتقسيم الأراضي وبنى المنازل. وبينما الأمر واضحًا في الخرائط الضرنسية العائدة إلى عام ١٩٣٥، إذ دُوّنت عبارة «حيّ أرمن» على موقع كامب الأبيض.

في العام ١٩٣٥: كانت البنايات مكوّنةً من طابقَين، الأرضي والأول، سكنها اللاجئون الأرمن بموجب أوراق ملكيّةٍ رسمية. لكن تدريجيًا، قامت العائلات اللاجئة ببناء طوابق إضافيةٍ على نحوٍ غير رسميٍّ في خلال الخمسينات والستينات، ثم تقاسم البناء في سنوات الحرب الأهلية. وعمدت العائلات المالكة إما إلى تأجير ثلث المساكن المستحدثة أو بيعها للوافدين الجدد إلى المدينة. وكانت عمليات البيع تتمّ على نحوٍ غير رسمي، أي من دون امتلاك الشاري صكّ ملكيّة رسمي، ما يجعل وضعهم القانوني غير مستقر.

كامب الأبيض في العام ١٩٣٧: كان هذا الموقع مقالًا كبيرًا حاثًا فيه أن يقوم «مكتب نادسن الدولي للاجئين» التابع لعصبة الأمم بإنشاء برنامج سكنيٍّ بالتعاون مع سلطات الانتداب الفرنسي وقتذاك، غرف بمشروع «بالبيلون بلان» ثم باسم كامب الأبيض. ممّا هذا المشروع نموذجًا للتدخل الباشر في تشكيل الواقع السكني، إذ اشترى المكتب الأرض ووضع مخططات شبكة الطرق وتقسيم الأراضي وبنى المنازل. وبينما الأمر واضحًا في الخرائط الضرنسية العائدة إلى عام ١٩٣٥، إذ دُوّنت عبارة «حيّ أرمن» على موقع كامب الأبيض.

في العام ١٩٦٧، انتقل نبيل إلى البدوي لكبها من لاذقية، انتقل نبيل عام ١٩٨٩ إلى بيته الحالي في مبنى بناه رجلٌ يدعى هراشتي عام ١٩٨٨ بعد أن أقدم على هدم بيتين قديمين كانا يقطنان مكانه. آنذاك، بلغ هراشتي «الخريطة» لهذا مبلغ ٣٠٠ و٣٥٠ ألف ليرة للشقة.

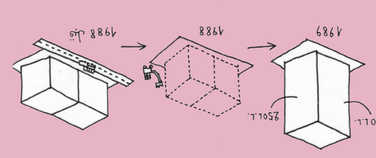

وبمرور الزمن، بدأ البيت يتداعى ويحتوي بطاقة نبيل لكسيها أن الطلب لم يخضع البنى لأيّة سياسة. تتبعة لاذقية، انتقل نبيل عام ١٩٨٩ إلى بيته الحالي في مبنى قديم تعود ملكيته إلى عائلة سيلع. ٢٠ و٣٠٠ ألف ليرة للشقة.

في العام ١٩٧٢، انتقل نبيل إلى البدوي لكبها من قرية تل الطنة لم يخضع البنى لأيّة سياسة. تتبعة لاذقية، انتقل نبيل عام ١٩٨٩ إلى بيته الحالي في مبنى بناه رجلٌ يدعى هراشتي عام ١٩٨٨ بعد أن أقدم على هدم بيتين قديمين كانا يقطنان مكانه. آنذاك، بلغ هراشتي «الخريطة» لهذا مبلغ ٣٠٠ و٣٥٠ ألف ليرة للشقة.

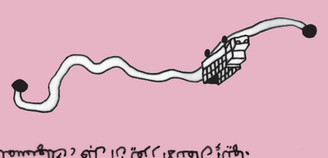

وفي غضون ثلاثة أشهر، كان عدد كبير من البيوت «صماءً»، أي بيتها مهجّرون من مناطق عديدة في لبنان، فجّروا بسبب الحرب الأهلية وسيتقوا البيوت الخالية.

كان نبيل أحد الوافدين الذين، إذ «ماتلّي» أحد الباني هذه بيوت لدة سنة لدى وصولهم إلى الحيّ، قبل أن يبدم عقد إيجار مع الملكية. وكان للبنى ملكيّة العرائق كريمية، ثم اشتراه رجل من عائلة حلمية في العام ١٩٧٩.

وبمع انطلاق الحرب الأهلية، وتحديدًا في عام ١٩٧٦، قُصفت منطقة البدوي وهُجّر البعض من أهلها، فقدم سكانٌ جدد إلى الحيّ وحلّوا محلّهم.

وبمع انطلاق الحرب الأهلية، وتحديدًا في عام ١٩٧٦، قُصفت منطقة البدوي وهُجّر البعض من أهلها، فقدم سكانٌ جدد إلى الحيّ وحلّوا محلّهم.

البدوي

BADAWI

تراكم الملكيّة يرافقها مشاريع عقارية تهدد السكن الميسّر المتاح في الحيّ وتحوّلات في الترتيبات السكنية تؤدي إلى إنتاج سكن غير لائق.

شارع خليل البدوي

٢٠١٨: قرية للإيجار في المدينة

غالبيّة سكان شارع البدوي هم من السكان القدامى، باستثناء أطرافه المقابلة لشارع مار مخايل وأوتوستراد بيار الجميّل. ويضمّ الحيّ ترتيباتٍ سكنيةً متنوعة، فتؤجّر في بعض الأحيان غرفٌ منفردةٌ ضمن الشقة الواحدة بغرض زيادة دخل العائلة المالكة. وغالبًا ما تؤجّر هذه الشقق للعمال والعاملات الأجنبيات، وتشمل حمامًا ومطبخًا مشتركًا. بالإضافة إلى ذلك، أقدم مالكو سبعة مبانٍ على تقسيمها إلى غرفٍ وتأجيرها على شكل فواييه، ويسكنها اليوم بعض الوافدين الجدد من سوريا. ويضمّ شارع البدوي عقاراتٍ تعود ملكيّتها للدير ويسكنها بالإجمال مستأجرون بالإيجار القديم. كذلك سمعنا عن مبادرةٍ اجتماعيةٍ محلّيةٍ لتأمين السكن المؤقت في الحيّ.

جرى منذ العام ٢٠٠٨ إخلاء ٢٨ مبنى، وهدم ١٦ مبنى، وتشييد ثمانية أبراجٍ وافتتاح ثمانية مطاعم.

ويصل اليوم سعر متر الأرض في شارع البدوي إلى ٥٠٠٠ دولار، وهو سعرٌ مرتفعٌ جدًا في بيروت. وفي السنوات الأخيرة، اجتاحت الحيّ ثمانية مطاعم وملاهٍ ليليةٍ فاخرةٍ تشكّل امتدادًا لشارع مار مخايل، من بينها المندلون الذي أنشئ عام ٢٠١٠ على عقارٍ كامل.

ويؤدّي السماسرة والمستثمرون الصغار دورًا في رفع كلفة السكن في المنطقة، إذ يُروّجون لها على أنها منطقةٌ «تشبه القرية في المدينة»، ويجري استئجار مبانٍ قديمةٍ فيها بغية تحويلها إلى شققٍ «على الموضة» وعرضها بأسعارٍ أعلى من قيمة الإيجار المعتادة في الحيّ. ويساهم هذا الواقع في جذب السكان المؤقتين كالسيّاح وذوي الدخل المرتفع للسكن في الحيّ.

وتتسبّب هذه التغيّرات بإخلاء العديد من المستأجرين القدامى، كما حلّ بمبنى مقهى «يريفان» الذي أُخليَ سكانه وبيع لأحد المستثمرين.

كامب هاجين

فرص وتحدّيات السكن

على مدى سنواتٍ، وفّر الكامب فرص سكنٍ في العاصمة لشرائح اجتماعيةٍ مختلفةٍ من ذوي الدخل المحدود. لكن اليوم، تشكّل الحركة الاقتصادية في مار مخايل تحديًا بارزًا للواقع السكني في الكامب.

على سبيل المثال، لجأ العديد من مالكي الشقق الصغيرة في الكامب إلى تأجير شققهم والانتقال للسكن خارجه، إذ لا مجال لاستثمار العقارات في الحيّ إلا بإشغالها. اليوم، يشكّل المستأجرون الجدد حوالي نصف سكان الكامب، يسكن معظمهم المباني المؤلّفة من طابقَين.

لكن في ظلّ قلّة المساكن المماثلة في المدينة، ومع تفاقم الحاجة إلى السكن الرخيص، راج تحويل الشقق والأبنية إما إلى فواييهات أو إلى غرفٍ تُؤجّر منفردة ضمن الشقة الواحدة بغرض مضاعفة الأرباح. إلا أن تلك الترتيبات تُنتج في أحيانٍ كثيرةٍ أوضاعًا سكنيةً غير لائقة، لاسيما في ظل غياب أي ضوابط أو سياساتٍ سكنية.

وعلى الرغم من هذا الواقع، توجد في الكامب أنواع ملكيةٍ مختلفةٍ تساهم في تأمين السكن الميسّر واللائق للسكان القدامى والجدد، من بينها عقاراتٌ تعود ملكيّتها إما لمالكين مغتربين أو مجهولين، أو للوقف الأرمني، أو لـ«جمعية المرسلين الأرمن في أميركا».

بالإضافة إلى ذلك، طرأت مؤخرًا تغيّراتٌ مفاجئةٌ على طبيعة الاستثمارات العقارية في الكامب، إذ بدأ بعض المستثمرين بشراء العقارات على نحوٍ ممنهجٍ بهدف تحويلها إلى مطاعم وبارات.

كامب الأبيض

وجود مجمعاتٍ أو مشاريع سكنيةٍ مثل كرم الزيتون وكامب الأبيض وكامب هاجين وشارع البدوي مهّد الطريق أمام عملياتٍ أخرى لحيازة الأرض والوصول إلى السكن في المنطقة عبر ترتيباتٍ غير رسمية.

إسمها فادية وتسكن في كامب هاجين. تعيش على بعد خطواتٍ قليلةٍ من كنيسة القديس جاورجيوس للأرمن الأرثوذوكس. بيتها صغيرٌ جدًا كحال معظم المنازل في المنطقة. يتّسم البيت بالتواضع ويتألف من صالونٍ وغرفة نومٍ ومطبخٍ وحمّام، كما أن أثاثه بالغ القدم.

سكنت فادية البيت مع زوجها منذ عام ٢٠٠٠، لكنه توفّي منذ أربع سنوات. لها ابنة تعيش وولدَاها معها في البيت وتعمل في إحدى الشركات بدوامٍ نصفي. تهتم فادية بالولدَين وتعمل في الخياطة لكنها لا تجني الكثير على سبيل المثال، تطلب ألفَي ليرةٍ لبنانية لقاء تقصير السراويل.

تعود ملكيّة البيت إلى الوقف الأرمني في المنطقة، وتؤجّره الكنيسة لفادية لقاء بدل إيجارٍ ثابتٍ قدره ٢٠٠ دولارٍ لم يتغيّر منذ سكنها في البيت عام ٢٠٠٠.

كانت فادية وعائلتها يسكنون في شارع مار مخايل بالإيجار القديم، قبل أن يتفق شقيقها مع مالك البيت على الإخلاء مقابل تعويضٍ احتفظ به لنفسه ولم يعطِها أيّ حصّةٍ منه. تقول فادية إن شقيقها سلبها حقّها. يعود أصل العائلة إلى تركيا، إذ سكن أجدادها منطقة أضنة، لكن فادية وُلدت في لبنان بعد الهجرة الأرمنية.

سكنت عائلتها في المصيطبة أولاً، ثم انتقلت إلى مار مخايل لقرب المنطقة من مدارس الأولاد في برج حمود.

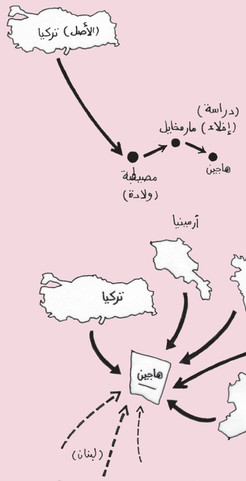

الحيّ شعبي تسكنه غالبية أرمنية. لكن مؤخرًا، بدأ يتوافد إليه سكانٌ من جنسيّاتٍ أخرى كالتابعية السورية والفلبينية والبنغلادشية ليتشاركوا الغرف في الفواييهات التي أُخذت تتكاثر فيه منذ موجة اللّجوء السوري. لكن وفقًا لفادية، الحياة في الحيّ جيّدةٌ وهادئةٌ جداً، إذ تتوفّر فيه كافة حاجيّاتها من بقالين وجزّارين وحتى متاجر الألبسة والنجارين ومحلات الميكانيك والمجوهرات ومعامل الحلوى.

وتشارك فادية اشتراك مولّد الكهرباء مع بيتَين آخرَين في الحيّ، بحيث يتقاسمون جميعًا التكلفة الشهرية البالغة ٥٠ دولارًا. أما المياه، فلا تعاني أي انقطاع، لذا لا تضطر إلى شراء المياه كما هو حال الكثير من سكان بيروت، منذ خمسة أشهر- وعلى الرغم من أن قانون المنطقة يمنع الهدم ويبيح الترميم - وقع نوعٌ من الصدام بينها وبين الكنيسة لدى قيامها بترميم واجهة بيتها لكون الجدار آيلاً للسقوط واستحداث نافذةٍ فيه. على خلفيّة هذا التصرّف، أُنّبتها المطرانية بسبب افتقارها للتراخيص اللازمة، وأُوقفت أعمال الترميم القائمة قبل أن تنتهي فادية من طلي الجدار.

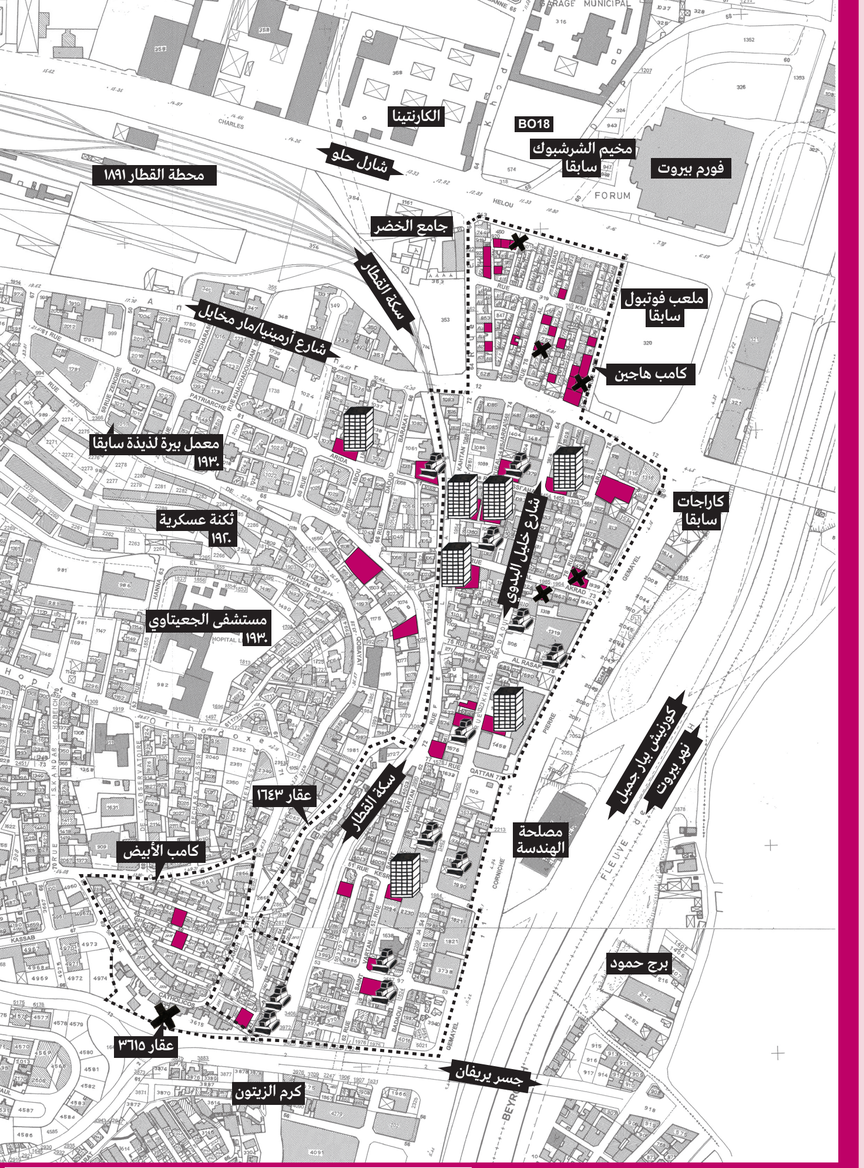

خريطة انتقال الملكية

امتداد ١

عقار ١٦٤٣:

٥٥ شقّة في ٣٧ مبنى

٤٢٪ مستأجرون جدد
٣٣٪ مالكون قدامى
١٨٪ مستأجرون قدامى
٧٪ مالكون جدد

مستلهمًا الترتيبات القائمة في شارع البدوي، سمح مصباح مخيّش بالبناء في عقاره على نحوٍ غير رسمي مقابل مبلغٍ من المال. وقتذاك، بُنيَ ٤٤ بيتًا لا يتجاوز ارتفاع كلٍّ منها طابقَين. يشرح أحد سكان المنطقة قائلًا «نحنا ملّاكين حيطان مش أرض». لكن تدريجيًا، استُحدثت طوابق إضافية ليصبح الحيّ خليطًا من المالكين والمستأجرين، يحوز البعض منهم على مستنداتٍ رسميةٍ، بينما لا يمتلك البعض الآخر أيّ مستنداتٍ قانونيةٍ تثبت حقّ الملكية.

وفي العام ١٩٧٣، جرى استملاك جزءٍ من الحيّ وهدم بيوته بموجب تخطيطٍ صدر في العام ١٩٧٠. ثم في العام ٢٠٠٠، أقدم البعض من ورثة مخيّش وتسابحجي على رفع دعاوى بحقّ جميع السكان ممّن لا يمتلكون مستنداتٍ رسمية، مطالبين بإخلائهم من دون تعويض. لكن القاضي حكم عام ٢٠٠٣ لصالح السكان، قبل أن تُعاد المحاكمة عام ٢٠١٥ من دون حضور أيٍ من السكان.
اليوم، يتألف المبنى الأعلى ارتفاعًا في العقار من أربعة طوابق، ويسكنه لبنانيون وأرمن وفلسطينيون.

امتداد ٢

عقار ٣٦١٥:

٢٢ مبنى: هدم ٨ | تخريب ١٤

يقع العقار على منحدرٍ قويٍ جنوب كامب الأبيض يطلّ على كرم الزيتون وتعود ملكيته إلى ورثة مالك الأرض، بينما تعود ملكية المباني إلى السكان. تظهر في الصحيفة العقارية نزاعاتٌ ودعاوى تعود إلى الستينات، يُذكر منها على سبيل المثال «دعوى ضد ورثةٍ بطلب القول إن الإنشاءات المتنازع عليها هي بملك المدّعية».
وفي العام ١٩٧٦، جرى استملاك هذا العقار بموجب تخطيطٍ صادرٍ عام ١٩٧٥ نُفّذ في خلال التسعينات وهُدمت بفعله عشرة أبنية.
ونتيجةً للدعاوى الواردة في الصحيفة العقارية بين مالكي الأرض من جهةٍ ومالكي البيوت من جهةٍ أخرى بعنوان «دعوى إحراز ملكية أرض»، جرى إخلاء سكان المباني الـ ٤١ المتبقية بحجّة عدم

حيازتهم سندات ملكيةٍ رسمية، وفقًا لسكان الحيّ المجاور. اليوم، تبدو تلك المباني مهجورةً وقد جرى تخريبها كي لا تستولي عليها أي جهة.